العدد (2072) السنة الثامنة - الخميس (17) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نائب لـ"المدى": مدراء عامون فضحوا موظفيهم بعد مغادرة الوزير كرسيه

٢٠ الف مزور لوثائق دراسية.. والبرلمان يتأرجح بين البوح و"التستر" على اسمائهم!

" أستقيل من كافة المناصب السياسية وأتمنى أن يقوم الآخرون بالخطوة نفسها ". الاعتراف هذا جاء على لسان وزير الدفاع الألماني، كارل غوتنبيرغ حين قدم استقالته قبل اسابيع، على خلفية مزاعم بأنه قام بالانتحال الأدبي في أجزاء من رسالة الدكتوراه الخاصة به.

ونقلت مجلة دير شبيغل الألمانية عن غوتنبيرغ قوله "إنني أذهب ليس بسبب رسالة الدكتوراه، رغم أنني أتفهم أنها قد تكون سبباً كافياً من وجهة النظر الأكاديمية، وإنما بسبب الشك في قدرتي على القيام بمسؤولياتي بالكامل" تحت وطأة الضغوط الحالية.

مقابل خطوة الوزير الالماني يصر العديد من المسؤولين في العراق على الاختباء وراء شهادات زورت سواء في داخل العراق أم خارجه، .. وحين تتضارب المصالح تخرج الشهادات المزورة الى الوجود فيبدأ تراشق الاتهامات بين الجميع، فهذا لم يكمل مرحلة المتوسطة لكنه اليوم حصل على شهادة دكتوراه في التاريخ، وذاك لم يتجاوز الابتدائية ولكنه اليوم يضع قبل اسمه حرف الدال، بل ان البعض منهم صنع درجات علمية خاصة به..

وائل نعمة ..... عدسة - أدهم يوسف

في السنوات الماضية كان المزورون يملأون شارع (مربدي) في مدينة الصدر يزورون هوية احوال مدنية او جواز سفر ينجو به مطلوب من ملاحقة اجهزة امن صدام..والبعض يزور شهادة الابتدائية ليحصل على وظيفة بسيطة..لكن اليوم تحولت اكثر وزارات الدولة الى شوارع مربدي جديدة.. قضية تزوير الوثائق الدراسية اصبحت اليوم موضوعا شائكا وايضا لغما يخاف الكثير الاقتراب منه..فعندما توجهنا الى هيئة النزاهة لتعرف رأيها في هذا المجال، فقد كان للهيئة سباقة في الاعلان عن اكتشافها للشهادات المزورة لكنه يبدو وامام ضغوط كبيرة قررت عدم الخوض في الموضوع، حيث اكد عمار الشبلي ان اللجنة اتفقت بعدم اعطاء معلومات عن تفاصيل ملفات التزوير،لاسباب عزاها عضو لجنة النزاهة بالامنية، لعدم احتياط المزورين الاخرين غير المكتشفين الى الآن.

الشبلي وهو النائب عن ائتلاف دولة القانون اشار في حديث لـ "المدى" الى ان الشهادات المزورة المكتشفة موزعة بين وزرات ومؤسسات الدولة كافة، معتقدا ان نسبها عالية قد تصل الى ١٠٪ من عدد الموظفين الاجمالي في كل دائرة حكومية.معتقدا في الوقت نفسه ان الامر حساس ويحتاج الى العمل بدقة وتأن لان بعض الشهادات كان يعتقد بأنها مزورة وبعد التدقيق وجدت عكس ذلك، فيما كانت وثائق اخرى جلبها اصحابها من موظفي الدرجات الخاصة وقدموها الى لجنة النزاهة مدعين صحتها فيما كانت النتيجة بانها مزورة.

النائب شدد على ان معظم الشهادات المزورة هي من البكالوريوس فما فوق، والصادرة من الداخل اكثر من الشهادات القادمة من خارج البلاد، مشيرا الى ان الوثائق الممنوحة من الكليات الاهلية التي ازداد انتشراها بشكل ملفت بعد عام ٢٠٠٣ ما دعى الحكومة الى اغلاق وانذار عدد منها.

بالمقابل كان قد كشف وزير التعليم العالي السابق عبد ذياب العجيلي عن اكتشاف ٧٠٠٠ شهادة مزورة منذ ٢٠٠٣ لحد الان. كما لم تقم الوزراة وكالعادة بكشف اسماء الموزرين، وفيما لو كان بينهم بعض الشخصيات السياسية والبرلمانية، وعزت الوزراة في حينها اسباب الصمت الأخيرة أن الوزارة مسوؤلة عن كشف الشهادات والوثائق المزورة واحالة المتورطين بها الى المحاكم، وليس من مسؤوليتها الكشف عن اسمائهم، فهذا الامر من شأن القضاء.

شهادات مزورة ومتظاهرون

من جانب آخر يعتقد عدد من المواطنين ان الحديث عن كشف وثائق مزورة جاء متزامنا مع التظاهرات التي دعت الى كشف المزورين وابعادهم عن المناصب الحكومية.في حين اكد النائب عمار الشبلي ان عمل لجنة النزاهة كان سابقا على التظاهرات ومنذ اول جلسة له دعا الى البحث في الشهادات الدراسية، مشيرا الى ان الكثير من المدراء العامين والمسؤولين تبرعوا ودون سابق انذار بتقديم اسماء موجودة ومعلومة لدى المسؤولين في الوزارات لم يستطيعوا في السابق البوح بها خوفا من الوزير او من تأثير بعض الجهات التي غادرت السلطة الان كرسي السطة والوزارة!

يذكر ان عدداً من المتظاهرين في بغداد والمحافظات طالبوا في التظاهرات التي خرجت بمراجعة شهادات المسؤولين من وزراء ونواب ووكلاء الوزراء والمدراء العامين، بالإضافة إلى رؤساء وأعضاء مجالس المحافظات على رأسهم كامل الزيدي.

فيما تشير عالية نصيف الى انه دار حديث داخل قبة البرلمان حول عدم التصريح باكتشاف ٢٠ الف وثيقة مزورة قبل اتمام التحقيق بالموضوع بشكل كامل.

في الوقت الضائع

نصيف وهي نائبة عن العراقية اكدت ان لجنة النزاهة في مجلس النواب طلب من كل الوزرات والمؤسسات الحكومية تقديم الشهادات الدراسية لموظفيهم سواء كانوا ذوي الدرجات الخاصة أم موظفين صغار، واللجنة بدورها ستقوم بفحص كل الوثائق الخاصة بالشخصيات المسؤولة والوزراء والنواب، مؤكدة ان لاوجود لأرقام دقيقة إلى الآن لان اللجنة مازالت تعمل ولم تنته بعد.

النائبة شددت في اتصال مع (المدى) ان موضوع كشف الوثائق المزورة لموظفين حكوميين كان يجب ان يفعل من الدورة البرلمانية السابقة سيما بعد صدور قرار او مقترح من مجلس الوزراء بالعفو عن بعض المزورين، وفي هذا الصدد اوضحت النائبة ان العفو عن المزورين يحمل جانباً جنائياً وفيه حق عام لانه المزور قام باستغلال منصبه وسرق اموال الدولة ولايمكن العفو عنه، موضحة "انتقدنا نحن هذا القرار ووقفنا بالضد منه" من جانب اخر كشفت النائبة ان الوثائق المزورة الخاصة ببعض الوزراء والنواب السابقين ستطالهم العقوبة ويتحملون كل الاثار المترتبة على التزوير من خلال استرجاع المرتبات والامتيازات التي تمتع بها المسؤول نظرا لاستغلال شهادته المزورة.

وكان قد اصدر مجلس الوزراء قرارا يقضي بتشكيل لجنة لتقديم مقترحات بشأن العفو عن الموظفين الذين قاموا بتزوير شهادات ووثائق وتقدم مقترحاتها خلال أسبوعين.

واعلن الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في وقت سابق:ان مجلس الوزراء امر بتشكيل لجنة برئاسة المستشار القانوني وعضوية مدير الدائرة القانونية في الأمانة العامة وممثل عن وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، لتقديم مقترحات بشأن العفو عن الموظفين الذين قاموا بتزوير شهادات ووثائق وتقدم مقترحاتها خلال أسبوعين.

فيما أشار المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي في اتصال مع (المدى) في حينها "ان رئاسة الوزراء تم إقرار تشكيل لجنة لبحث إصدار عفو عام بحق مزوري الشهادات الدراسية".

وذكر الموسوي أن القرار يحمل مجموعة شروط ولا يطبق بشكل مطلق،من أهمها، ان لا يشمل القرار الموظفين الكبار ذوي الدرجات الخاصة وكبار المسؤولين، وانما يقتصر على صغار الموظفين فقط، كما ان في القرار جانباً جزائياً رادعاً وعقوبة مضاعفة لمن يعيد الكرة بعد العفو،حتى لا يكون عاملاً مشجعاً لتزوير الشهادات.كما لفت الى ان القرار الزم الموظف الذي استفاد من رفع درجته الوظيفية وحصل مقابل تزوير الشهادات مخصصات ورواتب تساوي درجته على إعادتها بالكامل وتصحيح درجته الوظيفية، موضحاً في الوقت نفسه ان تزوير الوثائق الدراسية جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن.

في حين رفضت هيئة النزاهة امر اصدار عفو عام على المزورين. حيث اكد رحيم العكيلي رئيس الهيئة في تصريحات صحفية " نحن ضد اصدار عفو عن اصحاب الشهادات المزورة، على ان يؤخذ بنظر الاعتبار صغار الموظفين الذين زوروا شهادات لاجل الوظيفة على ان لا يشمل كبار الموظفين ".

العكيلي كشف عن ان القرار يهدر الجهود التي بذلت خلال السنوات الأربع الأخيرة لمحاربة الفساد، مشدداً على ان التوقيت في إصدار العفو غير مناسب لانه لا يخدم عملية محاربة الفساد ويشجع الآخرين على ارتكاب جريمة التزور.

بين الطرد والحبس

فيما كشف طلال الزوبعي عن أن الأرقام التي تحدث بها مجلس النواب حول اعداد الوثائق المزورة جاء وفقا لتقارير وارقام هيئة النزاهة ومن فم القاضي رحيم العكيلي رئيس الهيئة.

الزوبعي وهو عضو لجنة النزاهة في البرلمان اكد في اتصال مع (المدى) ان اللجنة بصدد دراسة شهادات المسؤولين من نواب ووزراء والتدقيق بوثائقهم الدراسية وستكون لدينا قرارات حاسمة في هذا الموضوع، مشيرا الى وجود لجنتين تبحث الاولى شهادات الاعدادية فما دون واخرى تدقق في بكالوريوس فما فوق ليكون عمل اللجنة اكثر دقة وتخصص.

النائب اوضح ان اللجنة اتفقت على اليات لمعاقبة المزورين، وفرقت بين مزوري الشهادات الاعدادية فما دون وبين مزوري الشهادات العليا، حيث ستكون عقوبة الموظفين صاحبي الشهادات من الصنف الأول، الطرد فقط من العمل لاسباب "معيشية "، بينما موظفي الصنف الثاني فسيعاقبون على التزوير ويتحملون كل الاثار القانونية لانهم كانوا مضطلعين بمهمات كبيرة.

الزوبعي شدد على ان الكثير من الوزرات التي زعمت في وقت سابق انها خالية من وجود وثائق مزورة كشفت في الوقت الحاضر عن شهادات مزورة جديدة،حيث اشار النائب الى وجود اكثر من ١١الف وثيقة مزورة في وزارة الصحة فقط. مؤكدا في الوقت نفسه ان اللجنة لن تعتد بالكتل الكبيرة او رؤساؤها ولابضغوطات الحكومة في تقديم المزور الى القضاء وفضحه في الاعلام، واللجنة مصممة على ان تعمل لمصلحة البلاد.

الجدير بالذكر ان عدداً من المراقبين والسياسيين يحذرون من التسويف في معالجة مسألة الوثائق المزورة وستتعرض اللجان الى ضغوطات حكومية، كما حدث سابقا مع هيئة النزاهة، طبقا لما صرح به رحيم العكيلي رئيس الهيئة.

وأكد العكيلي في تصريحات صحفية وجود ضغوط سياسية على عمل الهيئة تعيق انجاز مهماتها لمعالجة المشكلة واوضح ان الجهود المبذولة في هذا الإطار غير كافية. موضحا أن من المعوقات التي تواجه الهيئة هو عدم استقلالية هيئة النزاهة وعدم وجود دعم مالي لعملها وافتقارها للكادر البشري المختص بمكافحة الفساد وفقدان الوسائل التقنية لمتابعة ومراقبة المفسدي.

ضغوطات السياسيين

ويتفق علي شبر مع القائلين ان الكتل السياسية ستتدخل مرة اخرى وتعرقل عمل لجان النزاهة والهيئة في كشفها للوثائق المزورة.

شبر وهو النائب عن التحالف الوطني شدد في اتصال مع (المدى) على ان الحكومة العراقية وقفت مع بعض الشخصيات في المرحلة السابقة، رغم وجود الشكوك في شهاداتهم وكفاءاتهم لاعتبارات كثيرة، منها وضع البلد غير المستقر، وتقديرا لبعض الاسماء التي شاركت بالنضال ضد الدكتاتور وكان لها دور في عملية التغيير.

من جانب اخر يتمنى النائب ان لاتقف الكتل السياسية والحكومة امام فضح المزورين، بالمقابل يطلب عدم استغلال بعض الجهات لتزوير الشهادات لاسقاط والتصفية السياسية اوبالتشهير الاعلامي، موضحا اهمية ان تكون عدالة في رفض الشهادات التي لاتنطبق عليها مواصفات الجانب التعليمي العراقي وان لاتقبل شهادة من جهة او دولة معينة وترفض اخريات لانها من دول اخرى او اكثر المسؤولين هم خريجو تلك الدولة.

كما يشكك شبر في مدى حيادية الحكومة بالتعامل مع وزرائها ونوابها في حالة اكتشاف تزوير شهاداتهم، معتقدا ان التوافقات السياسية ستستمر في مهمتها وتحجب المزورين عن المحاسبة القانونية،على الرغم من ان النائب لايغفل بعض الانجازات في مجال الكشف عن الشهادات المزورة، إلا أنه يرجح أن الأمر سيبقى على حاله ولن نتخلص من هذا الموضوع بشكل نهائي.

بالمقابل كان قد كشفت احدى البرلمانيات في وقت سابق (للمدى) طالبة عدم ذكر اسمها بان رئيس الحكومة في الولاية السابقة كان يقف بجانب وزرائه حتى لو ادانوا بقضايا فساد او تزوير شهادات،خوفا على سقوط الحكومة بالكامل، لاسيما انه كان يعمل بثلث التشكيلة الحكومية بعد انسحاب معظم وزراء الكتل الاخرى وطرد اكثر من وزير بسبب الاخفاقات.

الجدير بالذكر ان المواطنين في الشارع العراقي كانوا متخوفين وغير متفائلين بجرائة النواب والحكومة في فضح المزورين واحالتهم الى القضاء، معتمدين في كلامهم على رفض لجنة النزاهة اعطاء تفاصيل عن المزورين وكشف اسمائهم.

في المقابل اعتبر النائب محمد سلمان ان ملفات المزورين واسمائهم سوف تعلن في القريب العاجل،مشيرا الى ان النائب صباح الساعدي وهو عضو لجنة النزاهة في البرلمان كان قد اوضح بان اللجنة سوف تكشف اسماء المزورين والتفاصيل الاخرى خلال الايام المقبلة بعد ان ينتهي التحقيق في ملفات الموظفين.

سلمان وهو عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب يؤكد ضرورة ابعاد المصالح الخاصة وتغليب مصلحة البلاد لحسم ملفات التزوير لانها وعلى حد تعبيره تخريب للبنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لما يسببه المزور من ارباك في ادارة المؤسسات والوزارات، موضحا ان لاوجود لشخص فوق القانون ويجب على الجميع ان يخضع لتدقيق الشهادات الدراسية.

من جانب اخر يخشى النائب من قيام هيئة النزاهة المسؤولة عن كشف ملفات التزوير والتي اعطت ارقام كبيرة في اعداد المزورين من تسويف الموضوع، او قيام شخصيات مسؤولة بالتغطية على بعض المزورين لاسباب حزبية وسياسية.

وزارة الصحة الأكثر تزويرا

وعلى صعيد آخر كانت قد اوضحت هيئة النزاهة ان وزراة الصحة تضم اكثر من ١١ الف وثيقة مزورة، فيما لايكترث حبيب الطرفي بالارقام المعلنة من قبل النزاهة حول عدد الوثائق المزورة في الصحة، مؤكدا ان الحديث عن وجود شهادات مزورة في قطاع الصحة بدون دعمها بوثائق سيكون حبرا على ورق.

الطرفي وهو عضو لجنة الصحة في البرلمان افترض في اتصال مع (المدى) ان تكون لهيئة النزاهة وثائق تسند كلامهم، موضحا "لاحاجة للجنة الصحة في البرلمان ان تطالب هيئة النزاهة بتقديم الوثائق لانها ينبغي ان تضعها امامنا دون سؤال".

الطرفي وهو نائب عن التحالف الوطني شدد على ان المجلس سوف يستضيف وزير الصحة وسوف نحاسبه على ماسيلزم نفسه به من كلام حول حقيقة الوثائق المزورة في وزارته.

من جهته يؤكد احمد الساعدي وكيل المفتش العام في وزراة الصحة عدم دقة الارقام المعلنة حول الشهادات المزورة في الوزارة.

الساعدي في تصريح خص به (المدى) اشار الى ان مكتب المفتش العام في الوزارة اصدر تقريراً حول إعداد الوثائق الدراسية التي تم فحصها وعدد المزورة منها في عام ٢٠١٠ وهي السنة التي تتحدث عنها هيئة النزاهة وتزعم وجود ١١الف وثيقة مزورة –على حد وصف الساعدي–، حيث يوضح "تم تدقيق ٣٨٥١ وثيقة وتم اكتشاف ٤١٧ مزورة، مشيرا ان ٩٩٪ من الوثائق المزورة هي من شهادات الاعدادية فما دون ويحملونها موظفين صغار، من حراس وسائقي سيارت لان الشهادات الطبية يصعب تزويرها ويكشف حاملها بسهولة".

الجدير بالذكر ان الكثير من الاطباء اكتشف انهم يحملون شهادات مزورة ويمارسون المهنة. فقد كشف النقاب في وقت سابق عن فضيحة خطرة تتعلق بطبيب عراقي يحمل ٥ شهادات مزورة ويقوم يوميًا بإجراء عشرات العمليات الجراحية بعيادة طبية يملكها في العاصمة وتدر عليه أموال كثيرة وهو يحمل شهادة طب مزيفة.

عصابات التزوير في التربية

من جانب آخر تتهم الكثير من الوزرات حاملي شهادات الاعدادية فما دون بانهم اكثر الموظفين المزورين المتواجدين في دوائر الدولة، موجهة اصابع الاتهام الى وزراة التربية بانها غير مسيطرة على الوثائق الخارجة منها وعلى اوامر التعيين.

الوزارة بدورها نفت وجود اي وثائق خارج عن السيطرة، مؤكدة في الوقت نفسه انها تدقق في وثائق المعيين الجدد والقدامى في الوزراة.

وليد حسين الناطق باسم الوزارة شدد في اتصال مع المدى الى ان الوزارة تقوم بفلترة كل الوثائق الدراسية وتراجع اوامر التعيين، كاشفا عن عصابة تتكون من ٤ افراد كانت تعمل في داخل الوزراة ووتقوم باصدار اوامر تعيين مزورة، وتم إلقاء القبض على اثنين منهم فيما استطاع الآخران الهروب خارج البلاد –على حد وصف حسين–.

الوزارة ترمي باللائمة على بعض الجهات والاسواق الخاصة بالتزوير في بغداد التي تقوم باصدار وثائق دراسية مشابهة للحقيقة الى درجة كبيرة.

المتحدث باسم الوزراة يتحدث عن وجود اختام واوراق رسمية في سوق مربدي تتطابق بشكل كبير مع الوثائق الرسمية والاختام الصادرة من الوزراة، دافعا كل الاخفاقات في وجود وثائق مزورة عن عاتق الوزراة.

من جانب اخر نفى حسين علمه فيما لو كان الوزير السابق للتربية خضير الخزاعي –مثير الجدل – قد غطى على بعض الشخصيات والمزورين القريبين منه.

وكانت وزارة التربية قد كشفت في وقت سابق عن تعيين أكثر من ٢٠٠ شخص على ملاكات تربية الرصافة الثانية، ثم اتضح بعد ذلك أن الأوامر الوزارية الصادرة مزورة وتم إلقاء القبض على ثلاثة عناصر من داخل الوزارة وتربية الرصافة وإحالتهم إلى القضاء في حين تمكنت موظفتان من الفرار، هما مديرة ذاتية تربية الرصافة الثانية، وأخرى هربت إلى بيروت،حسب تصريحات سابقة لمدير تربية الرصافة الثانية.

من جانبها كانت قد صرحت النائبة السابقة أمل القاضي وعضو لجنة النزاهة عن وجود أكثر من ٥٠٠ شهادة مزورة في إحدى المديريات التابعة لوزارة التربية حسب إحصائيات ديوان الرقابة المالية.

وحسب مصادر في داخل هيئة النزاهة فقد كشفت عن تورط عدد من نواب في البرلمان السابق ووكلاء وزارات ومحافظين في تزوير الشهادات،وكانت الهيئة تلاحق ٩٠٥ قضايا تزوير شهادات علمية لمسؤولين عراقيين.

و حسب مصادر صحفية اكدت ان فرار رئيس الهيئة السابق القاضي راضي الراضي كان بسبب قضايا تزوير شهادات تمس مسؤولين كباراً في الدولة والبرلمان، خاصة وان اغلب هؤلاء المزورين مازالوا في الخدمة العامة ويعاملون على أساس شهاداتهم في سلم التدرج الوظيفي والرواتب والامتيازات المالية.

لجنة النزاهة في البرلمان: لم نكمل تدقيق الملفات.. ولن نخشى الضغوط

طلال الزوبعي: الصحة الأكثر تزويراً بـ١١ ألف وثيقة.. والوزارة تنفي الأرقام